العرب والافريقيين فى مواجهة المستقبل

حلقة نقـــاش

المشـــاركون :

- أ. د. جودة عبد الخالق
- أ. د. عصام الدين جلال
- أ. د. اسماعيل صبرى عبد الله

obeikan.com

كلمة رئيس الجلسة : أ٠ د٠ جودة عبد الخالق :

ما يحمله المستقبل على الصعيد الاقتصادى بالنسبة لكل من العرب والأفارقة ، اذا كان المستقبل يتحدد بدرجة كبيرة بما حدث فى الماضى ، وما يتشكل فى الحاضر ، فلا شك أن هناك تعقيدات كثيرة يحملها المستقبل وتجعل من التكهن بما سيحدث مسألة بالغة الصعوبة .

وهنا لست فى حاجة الى الاطالة فى العوامل المشتركة التى تجمع العرب والأفارقة ، فهناك الجغرافية ، وهناك التراث المشترك ، وهناك الأرث أيضا ، كما أن هناك الموقع من النظام العالمى سواء أكان نظاما اقتصاديا عالميا أو نظاما سياسيا أو اعلاميا ، والنظام هنا بمعنى النسق الفكرى الراقى ، ثم هناك من العوامل المشتركة . كذلك أن الاستعمار الاستيطانى كان قسمة مشتركة بين العرب والأفارقة وهو فى حالة العرب متمثل فى اسرائيل ، وفى حالة الأفارقة متمثل فى اتحاد جنوب افريقيا ، وهذا بطبيعة الحال يطرح على القطبين تحديات مشتركة وأسس مشتركة .

أما فيما يتعلق بالاشكلات الاقتصادية التى يواجهها العرب والأفارقة ، فيمكن أن نحدد أربعة مجالات اساسية لوجود مشكلات يواجهها الطرفين سواء حاليا أو مستقبليا ، فهناك مشكلات فى مجال الطاقة وفى مجال الغذاء والديون والبيئة ، فبالنسبة للطاقة فى افريقيا فهى مشكلة حالية ومستقبلية ، أما بالنسبة للعرب فهى مشكلة مستقبلية ، أما فيما يخص الغذاء فرغم الموارد الهائلة لدى كل من الطرفين فانهما يواجهان نفس المشكل سواء فى الوضع الحالى أو بالنسبة للمستقبل . فيما يتعلق بالديون فالعرب والأفارقة يواجهان هذا المشكل ربما بدرجات مختلفة ومتفاوتة لكن المشكلة قائمة ، وأخيرا فيما يتعلق بالبيئة فكلاهما يعانى من التلوث والتصحر بالدرجة الأولى .

فافريقيا اقتصاديا عانت خلال السنوات العشر الأخيرة من نمو اقتصادى منخفض فى بعض البلاد ، بل سلب فى العديد امن البلاد الأخرى هذا بالاضافة الى انتشار المجاعات .

أما بالنسبة للعالم العربى هناك انخفاض فى النمو الاقتصادى فى حقبة الثمانينات بالاضافة الى وجود تدهور فى مستوى المعيشة .

واذا ما حاولنا أن نتساءل عن ماهية التوقعات المستقبلية بالنسبة للطرفين ، سنجد ومن خلال تتبع العديد من الدراسات ، ان هناك دراسات توضح تطورات الوضع المستقبلى لافريقيا وللعالم العربى حتى عام ٢٠٠٠ وهناك دراسات تنشغل بمتابعة الوضع بعد عام ٢٠٠٠ ، ودراسات أخرى تتتبع الوضع قبل عام ٢٠٠٠ .

وفى كل هذه الحالا تيمكن أن نقارن بين صورتين من صور المستقبل فيما يتعلق بافريقيا والعالم العربى .

الصورة الأولى : رسمتها دراسة هامة للامم المتحدة تحت عنوان مستقبل لاقتصاد العالمى The Future of the World Economy وهى عبارة تصورات لما يتوقع أن يكون عليه الوضع فى اسريقيا والعالم لعربى فى ظل ظروف معينة حتى عام ٢٠٠٠ .

الصورة الثانية : دراسة أعدها البنك الدولى فى تقرير عن التنمية فى العلم سنة ١٩٨٤ .World development Report 1984 ، وهى عبارة عن توقعات تمتد حتى عام ١٩٥٥ ، وهى تشير الى التطورات العالمية التى حدثت حتى أوئل الثمانينات من حيث الأزمة لعالمية فى الدول الرأسمالية المتقدمة .

فالصورة فى الحالتين غير مشرقة تنذر عن مشكلات حدة الأزمة الاقتصادية وتصاعد الديون بالنسبة للدول الافريقية وما يترتب عن ذلك من تضعضع فى مستوى المعيشة .

الاستنتاج الرئيسى بالنسبة لدراسة الأمم المتحدة هو انه لضمان التنمية المضطردة فى الدول النامية ومنها الدول الافريقية يلزم توفير شرطين رئيسيين :

الشرط الأول : يتمثل فى حدوث تغيرات داخلية واسعة المدى فى هذه البلاد تشمل النواحى الاجتماعية والسياسية والمؤسسية بالاضافة الى تغيرات فى النواحى الاقتصادية . **والشرط الثانى :** يتمثل فى حدوث تغيرات جوهرية فى النظام الاقتصادى العالمى .

وهناك بعض الارقام التى لها دلالة بالنسبة لهذه الدراسة والتى تكشف عمق الأزمة التى يواجهها الطرفين فى المستقبل ، فنصيب كل من الدول العربية والدول الافريقية فى الناتج العالمى كان من المتوقع أن يزداد فيما بين سنتى ١٩٧٠ و٢٠٠٠ ولكن هذه الزيادات ضعيفة فى حالة افريقيا وهذا الجدول يوضح ذلك .

معدلات النمو والنصيب النسبى من الناتج العالمى

١٩٧٠ — ٢٠٠٠

المنطقة	معدل النمو السنوى ٪	النصيب من الناتج المحلى للعالم ٪	
		١٩٧٠	٢٠٠٠
الدول الرأسمالية المتقدمة	٣ر٣	٦٦ر١	٥٠ر٩
دول التخطيط المركزى	٥ر٢	١٨ر٦	٢٠ر٧
الدول النامية	٧ر٢	١٣ر٣	٢٨ر٤
الشرق الأوسط	٩ر٠	١ر١	٤ر٠
افريقيا القاحلة	٥ر٥	٠ر٨	١ر٠
افريقيا الاستوائية	٦ر٥	٤ر٢	٦ر٤
آسيا	٦ر٧	٣ر٨	٦ر٦

فعلى سبيل المثال كان نصيب افريقيا من الناتج العالمى حوالى ٥٪ فى سنة ١٩٧٠ وتتوقع هذه الدراسة أن يصل الى حوالى ٥ر٦٪ بحلول عام ٢٠٠٠ . أما فيما يتعلق بالشرق لأوسط شاملا الدول العربية فنصيب هذه المنطقة من حيث هذه الدراسة سيرتفع من ١٪ الى حوالى ٤٪ .

obeikan.com

لكن التطورات التى حدثت فى أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات أطاحت بأساس هذه التصورات جميعا لأنها مبنية على تحسن فى البيئة الاقتصادية الدولية ونجاح نسبى للدول المتقدمة فى الخروج من أزمتها وهذا أمر لم يتحقق .

ومن هنا وربما نجد من خلال الدراسة الثانية التى أقامها البنك الدولى بعض الضوء على هذا لأنها تتناول تنبوءات للنمو الاقتصادى فى مجموعات دول مختلفة بين سنة ١٩٨٥ وسنة ١٩٩٥ .

ففى افريقيا نجد أن معدل النمو الاقتصادى فيما بين سنة ١٩٨٠ و١٩٨٥ معدل ثابت يصل الى أقل من ٢٪ وبالتحديد ١ر٧٪ ، واذا ما اعتمدنا معدل نمو السكان فى هذه البلاد كمتوسط يقرب من ٣٪ ، معنى هذا أن هناك تدهور واضح فى مستوى معيشة الفرد فى هذه البلاد ، وما انتشار المجاعات فى الكثير من لدول الافريقية الا دليل على ذلك .

بالنسبة للتوقعات فى العقد القادم والممتدة بين ١٩٨٥ — ١٩٩٥ اشير أن ٢ر٨٪ تقريبا فى معدل النمو السكانى وبالتالى لا يتوقع أن يأمل الفرد الافريقى فى أن يتحسن مستوى معيشته تحسنا جوهريا خلال العقد القادم الذى ينتهى سنة ١٩٩٥ .

أما الصورة فى الجانب العربى فليست أكثر اشراقا ، ربما عامل البترول وما يتصل به يعادل الصورة على الارشيف ولكن الآلية فى جوهرها واحدة ، وهى أن التطورات الاقتصادية فى أفريقيا ، وفى العالم العربى من انعكاس للتطورات الاقتصادية فى الدول المتقدمة من الافتقاد العالمى وهذا الجدول يوضح ذلك .

الأداء الاقتصادى للاقتصاديات الصناعية والنامية

(١٩٦٠ — ١٩٩٥)

المنطقة	١٩٦٠— ١٩٧٣	١٩٧٣— ١٩٧٩	١٩٨٠— ١٩٨٥	١٩٨٥ مرتفع	١٩٩٥ منخفض
الدول الصناعية :					
نمو الناتج المحلى	٤ر٩	٢ر٨	١ر٩	٤ر٣	٢ر٥
معدل التضخم	٦ر١	٩ر٩	٢ر٣	٤ر٣	٦ر٨
معدل الاقراض الاسمى	٥ر٨	٨ر٤	١١ر٦	٦ر٠	٩ر٥
الدول النامية :					
(جنوب بلاد افريقيا)					
نمو الناتج المحلى	٦ر٣	٥ر٢	٢ر٨	٥ر٥	٤ر٧
الدول النامية					
منخفضة الدخل (د٠٠٤)					
فى آســـيا	٥ر٩	٥ر٢	٥ر٨	٥ر٣	٤ر٦
فى افريقيـــا	٥ر٣	٢ر١	١ر٧	٣ر٢	٢ر٨
الدول النامية					
المستوردة للبترول	٥ر٣	٤ر٣	١ر٩	٤ر٣	٣ر٨
الدول النامية					
المصدرة للبترول	٦ر٩	٤ر٩	٢ر٤	٥ر٤	٤ر٧

فما هى اذن التحديات التى يطرحها هذا التوقع ؟

تتمثل هذه التحديات من خلال العشرين عاما لماضية حيث انتقلت دول افريقيا من الاستقلال الى المجاعة . ويمكن ان نضيف الى هذا انها انتقلت أيضا من الوحدة الى التجزئة وذلك ما حدث لعدة كيانات افريقية كالكونغو مثلا ، وذلك من حيث انشقاق الوحدات القومية الى وحدات متعددة .

openkan.com

فيما يتعلق بالوطن العربى ، فقد انتقل فى نفس الفترة من الاستقلال الى التبعية أو على الأقل وجود امكانيات من التبعية ، المهم أنه انتقل كذلك من الوحدة الى التجزئة .

فالأمر يستوجب اجراء تعديلات بالخصوص فى الانساق المتبعة فى كل من المنطقتين وتعديل فى العلاقا تالموجودة بين الانساق الجزئية والنسق الأشمل وهو النظام الاقتصادى العالمى .

ربما فى الآليات التى برزت خلال الفترة الأخيرة فى منظمة الوحدة الافريقية ما يحمل بعض الأمل ، ولكن فى المقابل سنجد ان هناك آليات جديدة تحاول عرقلة الاندماج الافريقى أو العربى أو العربى الافريقى . وأقصد بهذا معاهدة لومى التى انضم اليها العديد من الدول الافريقية ، بل وأيضا العربية والتى تكرس فى نهاية المطاف اندماج هذه الدول فى النظام الرأسمالى العالمى .

أ٠ د٠ عصام الدين جلال :

التكنولوجيا والبعد الأمنى العربى والافريقى :

موضوع التكنولوجيا يحتاج الى شىء من التفسير باعتبار أن الراى العام تناول بشكل كامل أهمية الأبعاد الاقتصادية والسياسية فى تطورات العالم الثالث أما البعد العلمى والتكنولوجى ، فليس دائما على قدر كبير من الوضوح هناك بعض الحقائق التى تعكس طبيعة لعصر الذى نمر به وهذه الحقائق تنطبق على العالم الثالث كما تجرى على العالم الثانى والعالم الأول ، أول هذه الحقائق من أن الثورة التكنولوجية المعاصرة غيرت تركيبات مكونات العملية الانتاجية بمعنى أنه خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر كانت العملية تنموية مرتبطة اساسا باستخدامات الرأسمالية بالعمالة بموارد الخام والتحكم فى الأسواق ، واذا انتظمت هذه المقومات أمكن تصور اذن عملية تنموية متكاملة . وفى الحقيقة كان يراود فكر الدول النامية فى الثلاثينات محاولات استيراد هذه التطورات للعالم الثالث حتى يلحق بالعالم الأول كاستغلال المواد الخام واستغلال التكنولوجيا والرأسمالية واليد العاملة والأسواق وكان فى تصورهم أن الخطوة التالية الى الرقى والمساواة خطوة أكيدة ومضمونة .

ولكن فاتهم أن طبيعة العصر تغيرت وانه فى خلال القرن العشرين اختلفت العملية التنموية اختلافا كاملا .

فكل العناصر التى نتحدث عنها منها الرأسمالية ، العمالة ، الموارد الطبيعية ، الأسواق لم تعد تمثل أكثر من ١٠٪ من الزيادة فى القيمة المضافة اذن اصبحت الركيزة التى ينبنى عليها التور العالمى ، هو التطور العلمى والتكنولوجى . وهذا السبب هو الذى يؤدى بنا الى القول أن الانتاجية للعامل الصناعى فى دول العالم الثالث تمثل ٥٪ من انتاجية العامل الصناعى فى الدول المتقدمة ، هل هذا راجع لأنه يبذل جهدا اقل ؟ لا طبعا ، فالعملية متشابكة لا تدخل فيها الادارة والتخطيط ونظم التسويق فقط وانما فيها تكنولوجيا متطورة وعلم متطور لمضاعفة الانتاج ، من هذا المنطلق لا يمكن الحديث عن تصورات مستقبلية فى مجال من المجالات الاقتصادية او السياسية او الأمنية بالتعامل مع هذا العصر الا بالأخذ فى الاعتبار العناية المناسبة لهذا المكون : التطور العلمى والتكنولوجى .

العالم العربى والدول الافريقية يعانيان من تخلف فى كلا المجالين اللعمى والتكنولوجى ، وان كانت طبيعة هذا التخلف مختلفة فى العالم العربى عنها فى العالم الافريقى .

ففى الدول العربية لم تعد المشكلة من مشكلة الكم بمعنى أن عدد خريجى الجامعة فى سنة ١٩٨٠ وصل الى مليون واربع مائة الف ، منهم ٤٠٪ علوم اساسية وهندسية وفى التقدير حسب درجة النمو المعاصرة انه لن يصل عندنا عدد خريجى الجامعة الى ١١ مليون عربى منهم ٥ مليون فى العلوم الأساسية والهندسة .

فاذا اخذنا فى الاعتبار أن الولايات المتحدة الامريكية سنة ١٩٥٠ كانت كل ما تملكه من خريجى العلوم والهندسة لا يزيد عن نصف مليون ونحن نتكلم عن ٥ مليون بالنسبة للعرب سنة ٢٠٠٠ نلاحظ أن مشكلة الكم لم تعد مشكلة تمثل العرقلة الأساسية فى العالم العربى .

أما اذا اخذنا البعد الآخر للتنمية والمتمثل فى نقل العلم والتكنولوجيا فالصين بعد ثورة ١٩٤٧ أول شىء قامت به بعثها لعشرة آلاف عامل الى

الاتحاد السوفيتى وهؤلاء هم الذين كونوا القاعدة التى بنى عليها نقل العلم والتكنولوجيا والصناعة السوفيتية الى الصين . الآن فى الثمانينات بعثت الصين خمسة آلاف عامل الى الولايات المتحدة الامريكية لنقل التكنولوجيا الغربية ضرورة من ضرورات التنمية .

فالصين لم تبعث اذن الى الناحيتين سوى ١٥ ألف وفى المقابل العرب عندهم ١٠٠ ألف يتعلمون فى الخارج فى أوربا فى أمريكا فاذا كانت المشكلة كمية فلابد لنا أن نكون فى مستوى أحسن من الصين التى تتوفر على الطاقة الذرية والصواريخ ... الخ . فالمشكلة ليست مشكلة كم .

هل هى مشكلة تموينية ؟ يمكن أن نقول نعم ولا بمعنى أن انفاقات العالم العربى على المشاريع الاستثمارية مع هيئات أجنبية فى أوائل الثمانينات بلغ ٤٠٠ مليار دولار أى ما يعادل ١٠٠ مليون دولار فى السنة ، طبعا جزء كبير من هذا الانفاق هو على العلم والتكنولوجيا واذا أخذنا فى الاعتبار أن ما انفقته أوروبا أثناء مشروع مارشال لتخطى الفجوة العلمية والتكنولوجية التى عرفتها أوربا بعد الهزيمة يصل الى ٤٥ مليون دولار بأسعار سنة ١٩٨٠ ونحن نصرف ١٠٠ مليون دولار سنويا بأسعار هذه السنة سنلاحظ اذن ان المشكلة ليست مشكلة انفاق .

ما هى المشكلة — اذن — فى العالم العربى ؟

من مشكلة توجهات فلو أخذنا البحوث المنشورة فى العالم العربى سنة ١٩٧٥ نجد أن ٣٤ر٥٪ منها فى المجال الصحى والطبى ، ٢٦ر٣٪ فى المجال الزراعى والانتاج الحيوانى ٤٪ فقط فى مجال الفيزياء والميكانيكا الذى يعتبر مجال التطور العلمى المعاصر ، فهناك اذن فقدان واضح فى التوجه فنحن لا نتوجه حيث الضرورة التنموية تحتم أى نتوجه .

هناك كذلك مشكلة تحديد المؤسسات فهناك ضجيج فى دول العالم الثالث وعلى رأسها مصر . ماذا عملت الجامعات ماذا عملت المعاهد والبحوث فمن يسأل هذا السؤال لا يفهم أن الطريقة الوحيدة لتقييم أداء مؤسسة هو بقياس الأداء فى مقابل المهام الموكلة الى المؤسسة ، فالجامعات فى مصر من انجح التنظيمات العلمية فى العالم بمعنى أنه اذا أخذنا أن الجامعات

فى مصر القصد منها اخراج متعلمين ، وهذه من الوظيفة الوحيدة الموكلة اليها ، نجد أن تكلفة تكوين الطبيب أو المهندس فى مصر تمثل ٥٠٪ منها فى المانيا أو فى الولايات المتحدة وهذه هى أعلى درجة فى الكفاءة .

حقيقة أن هناك فرق فى النوعية يغطى ٢٠٪ من فارق التكلفة لكى يبقى الفرق عدة أضعاف . فالقضية أن تحديد دور هذه المؤسسات لازال يدور فى التخلف السابق لعصر النهضة عندما كان العلم وسيلة من وسائل تحديد النخبة وتدعيم تسلطها على المجتمع وأداء وظائف تسمح بمسار دولاب الدولة ، وفى اطار هذا المفهوم لدور هذه المؤسسات لازالت المؤسسات فى مصر تعمل وتؤدى وظيفتها على خير درجة من النجاح وبالتالى ليس لها أى عائد لا تنموى ولا سياسى ولا اجتماعى وهذه قضية مختلفة فنحن نتكلم عن عدم وضوح الدور .

من ناحية أخرى مسألة تتعلق بالنوع والكم فمشكلة العالم العربى فى المرحلة القادمة هى مشكلة النوع لأن التطور العلمى والتكنولوجى يتكثف يتعمق يزداد تعقيدا ، ولم تعد عملية الكم هى العنصر الحاسم فيه ، فالانتقال من عملية الكم الى عملية النوع تمثل ثورة فى تغيير فى التنظيم والادارة والتخطيط والتعلم والاعلام والثقافة .

لكن هل النظم السياسية الموجودة فى العالم العربى قادرة على تحمل تبعات هذه النقلة من الكم الى النوع هناك شك فى نظرى فى تحمل هذه النظم لهذه النقلة .

طبعا هناك مشاكل أخرى تتعلق بالسياسة فليس هناك سياسة تنموية عربية فى أى دولة من الدول العربية أو حتى لها استيعاب للمداخل العلمية والتكنولوجيا . فلابد أن يكون هناك فهم بأن الادارة عملية عاكسة للمستوى الحضارى السائد .

والمنوقع وبالتالى عملية ادارة المؤسسات المتقدمة ذات الركيزة العلمية والتكنولوجية عملية متوقعة التعقيد بالغة الحساسية وشديدة الأهمية ، فلم نستطع حتى الآن الوصول اليها ، وفى تقديرى ان الدعوة للمدخل الأساسى والتنموى لكل عملية تنموية أساسها العلم والتكنولوجيا .

أما فى افريقيا فمشكلتها مختلفة ، صحيح أن هناك تخلف انما هناك نقص فى البنية الأساسية ونقص كمى فى سد احتياجات فهناك بعـــض الاحصائيات عن افريقيا تبين المشاكل التى تعيشها هذه القارة .

فلو أخذنا جملة الانفاق على التنمية العلمية والتكنولوجيا فى آسيا فى أوائل السبعينيات نجد أنها كانت تبلغ ٦ر١ ٪ من مجمل الانفاق العـــالمى ككل وهو انفاق ضعيف جدا أما افريقيا فهى تنفق ٣ ٪ ، آسيا كانت تملك ٤ر٩ ٪ من مجموع المهندسين والعلماء أما افريقيا فكانت لا تملك سوى ٢ر١ ٪ وهذا يبين لنا حجم القصور فالمشكلة بالنسبة لافريقيا تتمثل فى وجود عراقيل كثيرة تمنع معالجة الموقف معالجة حسنة فالدراسات التى تمت فى احتياجات العالم الثالث حتى يسد مطالبه الأساسية والمتمثلة فى السكن والتعليم والعلاج والأكل فاذا أراد العالم الثالث أن يحقق هذه المطالب عليه أن يرفع درجة التنميـــة فيه بمعدل ١٠ ٪ بمعنى أن افريقيا أمامها حوالى ١٠ قرون حتى تحصل على هـــذه الكفاية الضعيفة . فعملية التمويل فى مجال العـــلم والتكنولوجيا صعبة هذا بالاضافة الى تدهور صادرات افريقيا فى المواد الغذائية وزيوت نباتية ومستخرجات تعدينية والتى تدهورت بما يتراوح ما بين ٣٠ر٦٠ ٪ وبالتالى تدهور نصيبها فى التجارة الدولية وهذا يؤدى بنا الى احتمال أن أفريقيا لن تستطيع فى المستقبل ايجاد التمويل الكافى لسد النقص الذى تعيشـــه .

فيما يتعلق بالتنمية العلمية والتكنولوجية ما هو اذن المنطلق المشترك بين العرب والأفارقة فهناك نمو فى العالم العربى وهناطك استكفاف فى الاستغلال .

والاستفادة من هذه التنمية الكمية وهناك وصول الى نتائج سلبية لا تحقق أية درجة مناسبة للاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية وفى قارة تعانى من عجز فى تمويل الاحتياجات الكمية التى تسمح لها فى المستقبل بالتعاون والتطور .

أما فيما يخص مسألة الأمن فى العالم العربى والافريقى لهما خواص مشتركة كثيرة من ناحية الأمن فكلاهما يمثل منطقة من اكثر مناطق العـــالم من حيث عدد الحروب ومن حيث هذه الحروب ومن حيث عدد الدول المشاركة فيهـــا .

هناك مجال آخر للعرب والأفارقة فضل السبق فيه وهو المتمثل فى وجود عميل استعمارى فعال قادر على توصيل المنفعة وتحقيق المنفعة الاستعمارية بأقل درجة من التكلفة .

من هذا المنطق نتصور أنه لابد أن يكون هناك شغل شاغل بين العرب والأفارقة فى تصور وجود نوع هى أنواع التعاون والتفاهم أو على الأقل التطوع لمعالجة هذه الخواص الشاذة التى لا يمكن أن تكون موضوع ترحيب .

فما هى الأوضاع الأمنية فى العالم العربى والافريقى ؟

نجد أن العالم العربى سنة ١٩٨٥ ينفق ٥ر٧٪ من جملة الانفاقات العسكرية العالمية وهنا يمثل رصيدا ضخما وذا وزن لأنه تقريبا يمثل ثلث ما يصرفه الاتحاد السوفيتى . أفريقيا تنفق ٩ر١٪ من مجلة الانفاقات العالمية وبالتالى فدرجة استغلالها العسكرى أقل من العالم العربى . والظاهرة التى يمكن ملاحظتها فى هذا المجال أن هناك عملية تظهر بوضوح فى كل من العالم العربى والافريقى فمثلا ٣٢٪ من جملة الاستيراد العسكرى فى العالم العربى قد تذهب الى ثلاثة دول هى العراق ومصر وسوريا ، فى حين أنه بين العسكريين دوله الكبرى المستوردة لسلاح فى أفريقيا لا توجد الا دولتين مستودرتان للسلاح وهما نيجيريا وانجولا .

وغالبية هذه الدول العسكرية مشتركة فى مجابهة عسكرية من نوع ما وهى مرتبطة بمعسكر من المعسكرات الدولية بنوع ما وبالتالى فهى غير منشغلة بالمجابهة الرئيسية فى المنطقة يعنى أن غالبية الدول الافريقية ذات القدرة العسكرية ليس لها اهتمام بجنوب افريقيا ، وكذا بالنسبة للعالم العربى الذى لا يهتم باسرائيل وبالتالى فعملية الانفاق وعملية التسلح والاعتماد يبدو أنها لا تساهم فى حل مشاكل انعدام الأمن فى هذه المنطقة .

فاذا كانت الصور بهذا الشكل فى المجال التكنولوجى والمجال الأمنى ما هى اذن احتمالات الالتقاء فى المستقبل بين لمنطقتين ؟ فهناك التقاء من حيث وجود مصالح مشتركة من حيث وجود مواقف عدائية مشتركة للعالم الخارجى من حيث وجود دوافع مشتركة للتكامل والاستفادة من الامكانيات المتاحة . أما من حيث الارادة السياسية ومن حيث وجود أجهزة تنفيذية قادرة

على ترجمة هذه الارادات السياسية الى سياسات ومخططات ومشاريع كل هذا غير موجود وفي تقديرى انه فى المجال العلمى والتكنولوجى وفي مجال الأمن تستيقى احتمالات التعاون العربى الإفريقى معلقة الى أن يتم تحديد الارادة الوطنية محليا .

أ٠ د٠ اسماعيل صبرى عبد الله :

وضع العرب والأفارقة فى النظام الدولى :

ان وضع العرب والأفارقة فى النظام الدولى له اثره الواضح وقد يكون حاسما فى كل ما يجرى فى هذه المنطقة من تطورات وكثيرا ما يهمل هذا البعد واذا كنا لا نفكر بأنفسنا فى مستقبلنا فهناك أطراف أخرى تحدد لنا هذا المستقبل .

فالنظام العالمى بدأ خطواته الأولى فى أوائل القرن السادس عشر وشهدت منه افريقيا بعض المواقع كالاحتلال البرتغالى فى انجولا وموزمبيق وغينيا بيساو ولكنه اكتمل تماما فى القرنين الأخيرين ، وجوهر هذا النظام هو نمط الانتاج الراسمالى ولذلك يختلف فى معناه الضيق فى اطار هذا النظام عن كل اشكال الامبراطوريات القديمة . فالامبراطوريات القديمة لم تكن تتدخل كثيرا فى نمط الانتاج فى البلاد التى تحكمها حيث كانت تكتفى بأن تأخذ منها الجزية أو الخراج أى تقتطع جزء من الفائض الاقتصادى ولكن تترك النمط الانتاجى على ما هو عليه ، لكن النظام الراسمالى بالضرورة لابد أن يحول فى أنماط الانتاج داخل المستعمرات ليضعها فى خدمة اقتصادات الدول الاستعمارية نفسها ، ومن هنا برز استقطاب هذا النظام من المركز الذى يمثل ١٧٪ من سكان العالم والذى يحصل على ٨٠٪ من الناتج الاجمالى المحلى على مستوى العالم والذى بيده مفاتيح القوة العسكرية والنفوذ السياسى ، والتاثير الفكرى والحضارى ، فعملية بناء هذا النظام العالمى قامت بشكل جوهرى على نهب ثروات المستعمرات ، وقد اخذ هذا النهب بالنسبة لافريقيا شكلا متميز وحادا أثر فى حياة افريقيا حتى الآن ، وذلك تمثل فى نهب القوة البشرية فى شكل تجارة الرقيق التى كانت سائدة فى افريقيا والتى كان يحلو للغرب أن يفهموا الافريقيين أن العرب هم الذين

أدخلوا الرقيق فى افريقيا ، وهذه فرية لأن الرقيق كان موجود بين الافارقة أنفسهم ولأن التجار العرب الذين كانوا يشترون الرقيق لم يكونوا يستخدمونهم فى العملية الانتاجية . وانما فى الخدمة العسكرية أو الخدمة المنزلية ، وفى التاريخ العربى هناك منطقة واحدة شهدت انتاج العبيد وهى جنوب العراق، ولذلك شهدت ثورة العبيد أو الزنج كما تسمى فى التاريخ العربى .

أما عملية استنزاف شباب افريقيا على مدى ثلاثة قرون متتالية حيث يقدر من وصل سليما الى الامريكتين حوالى ١٦ مليون ، فعملية النزيف البشرى التى شهدتها افريقيا فى هذه الفترة كانت سببا رئيسيا فى فقدان كثير من معالم الحضارة الافريقية ، كانت سببا فى انتقال قبائل من مناطق الى أخرى كانت كذلك سببا فى نزاعات تاريخية فى بعض القبائل حتى الآن وكذا كانت سببا فى فقدان قوة التجديد والتغيير والتقدم داخل المجتمع الافريقى . فقد نجح هذا الاستعمار فى أن يسيطر على العالم كله ويدخله فىاطار نظام واحد وهو النظام الراسمالى والذى تسيطر عليه سوق واحدة وهى السوق الراسمالية بقوانينها المعروفة والتى تفيدنا بأن السوق يعمل دائما لصالح الأقوى ويسعد المنتج الحدى عند أول ازمة وهذا ما حدث بالفعل فى السنوات الأولى من الثمانينات ومازالت اثاره حتى الآن ، حين بدأ الكساد فى الدول الصناعية الكبرى فاستمر هذا الكساد وأثر على الدول الصناعية فعملت بذلك على نقل جزء من عبئه من داخل الشعوب الصناعية المتقدمة الى داخل شعوب دول العالم الثالث ، وبدأ التركيب السياسى فى دول العالم الصناعى المتقدم يعلن بشكل ساخر أن افريقيا لا أمل فيها وانه لا جدوى من مساعدتها ... الخ .

أيضا وقد حصلت عناصر القوى التى سمحت لدول العالم الثالث باثارة موضوع النظام الدولى واقتراح نظام دولى جديد والتى تمثلت فى أواسط السبعينات فى عمليتين هامتين جدا ، **أولا** انفصال الفيتنام بعد حرب الثلاثين عاما والتى أوحت بعدم جدوى التدخل العسكرى وتركت نوعا من الأثر الضخم فى داخل المجتمع الامريكى الذى بدأ يتحفظ ازاء المغامرات العسكرية الخارجية .

ثانيا : ظهور الاوبيك لا من حيث انها رفعت الاسعار أو سببت ازمة فكل هذا الكلام لا يصمد للتحليل الدقيق ، ولكن لأنها عبرت عن أمر خطير جدا

والمتمثل فى بدء فقدان الغرب لعناصر السيطرة الاقتصادية ، فالدلالة العميقة لموقف الاوبيك هى أن ١٣ دولة من دول العالم الثالث انفردت باتخاذ قرار يؤثر فى الاقتصاد العالمى كله ، وهذه أول مرة يحدث فيها هذا الأمر منذ نشأت النظام الراسمالى والنظام العالمى المعاصر ، فقد كان هناك انتزاع لعنصر القوة وعنصر السيطرة ، وعنصر اتخاذ القرار بعيدا عن الدول الغربية لكن حين حل الكساد فى الغرب كانت هناك مناسبة لضرب الاوبيك ومحاولة تضعيفها والدفع على الأقل بدولها الى تأزم مالى ، وغالبية دول الاوبيك دول فقيرة باستثناء الدول العربية الصغيرة بالاضافة الى السعودية .

هذا التطور ادى الى نتائج منها أن الدول العربية اصبحت كلها دول عجز فلا توجد دول ميزان مدفوعاتها يحقق فائض بما فى ذلك السعودية فقد أدى ذلك الى انخفاض معدلات النمو فى افريقيا الى ما دون الصفر وفى الدول العربية الى مستويات تقل عن ثلث ما كانت عليه فى الستينات والسبعينات .

هذا الوضع كان اثره على افريقيا أقوى حيث أن المواد الأولية الأخرى فيما عدا البترول انخفض ثمنها بما يعادل ٦٠٪ فى المستوى ، وهذا كان بمثابة دخل أساسى فى افريقيا . أيضا التحويلات المالية الى افريقيا سواء كانت معونات أو قروض أو استثمارات انخفضت ما بين سنتى ١٩٨١ وسنة ١٩٨٤ من ٧ مليار دولار الى ٣ مليار دولار . كذلك بدأت الدول الغربية تقفل أبوابها أمام اليد العاملة الافريقية المهاجرة . كل هذه العوامل تداخلت حتى أصبحت الصورة واضحة فى افريقيا . وعندنا الآن وفقا لآخر دراسة اقامها البنك الدولى أن متوسط دخل الفرد فى تناقص حتى لو كان الناتج الاجمالى يزيد بنسبة ١٪ أو ٢٪ ، ولكن نسبة السكان تزيد بـ ٢٫٥٪ أو ٣٪ فنصبح النتيجة أن متوسط الفرد ينقص ومتوسط الناتج الغذائى على حسب عدد الرؤوس ينزل أيضا ، وبذلك فان متوسط استهلاك الفرد فى انخفاض ، هذا دون الأخذ بعين الاعتبار مشكلة المجاعة .

ظهرت لهذا نتائج اجتماعية واضحة جدا تتمثل فى تزايد سوء التغذية وتزايد البطالة فى المناطق الحضارية تزايدا كبيرا ، فهذه الدول تعيش فى حالة فقر مطلق بالاضافة الى انتشار الأمراض وزيادة عدد وفيات الأطفال فى معظم الدول الافريقية .

ففى الواقع أن الرأسمالية العالمية تستغل وضع الكساد أو الأزمة لكى تصفى حسابها مع العالم الثالث بعدما بما أحدثه من ضجيج فى النصف الثانى من السبعينيات وفى هجمة القلب على التخوم يتفق الكثير على اعتبار أن اضعف مناطق العالم الثالث مقاومة لهذه الهجمة الامبريالية هى الوطن العربى وافريقيا . ففى العالم الثالث كله آسيا حلت مشاكلها الغذائية كتايلاند والهند حيث ليست هناك مشاكل غذائية ، ونجد ظهور تعاون ريفى فى اطار زراعة مشتركة تساعد على حل المشاكل الزراعية ، أيضا فى كل من الهند والصين درجة التقدم العلمى والتكنولوجى لا يقارن بها أى مكان آخر فى العالم الثالث ، أمريكا الجنوبية كذلك ليست بها مشكلة غذاء فهى تقليديا بلد مصدر للغذاء ، ونلاحظ انه خلال العشرين سنة الماضية شهدت بناء قاعدة صناعية لا يستهان بها ويكفى للدلالة على ذلك أن البرازيل نجحت فى تحقيق فائض فى ميزانها التجارى يتراوح ما بين ٦ر١٢ مليون جنيه مصرى فى ثلاثة سنوات متتالية مما ثبت انه كان عندها قدرة على الانتاج وعلى التصدير وهى تشكو الآن من الاجراءات الحمائية التى تتخذها أمريكا والسوق الأوروبية المشتركة ضد صادراتها .

الدول العربية — السودان والصومال — ذاقوا طعم المجاعة ، مصر كانت ستعرفها لولا السد العالى ، المجاعة الصارخة لكن لو أخذنا المجاعة الكمية اى نقص الانتاج الغذائى فى مصر . وفى الوطن العربى عن حاجات الاستهلاك نعرف مدى خطورة الوضع الغذائى فى البلاد العربية فهى تستورد ٣٠٪ من اجمالى القمح الذى ينزل فى السوق العالمى ، هذه كمية رهيبة وستزداد مع زيادة عدد السكان ، فاذا كانت أموال النفط وبعض الأموال الأخرى قد نفذت فليس هناك ما يضمن للوطن العربى مستقبلا .

افريقيا أفقر من الدو لالعربية فى بعض أجزائها ولكنها أغنى منه فى بعض الموارد الطبيعية ، كالجزء الجنوبى منها كانجولا وزائير وزيمبابوى ، ويمكن لهم أن يسحبوا من خلالها أكثر مما يسحب العرب من صحاريهم التى تمثل ٩٠٪ الوطن العربى ، والتى لا توجد فيها قطرة ماء واحدة فآليات النظام العالمى هى التى تؤدى الى هذه النتيجة ولا أقول أن هناك مؤامرة عالمية تسعى لتدمير افريقيا والعالم العربى ، لكن نحن نعتبر جزءا من هذا النظام آلياته تؤدى الى هذه النتائج . وليس علينا أن ننتظر من هذا النظام العالمى

أن يقدم لنا المساعدات بل علينا أن نقوم بتنمية حقيقية وان ننظر لهذه التنمية باعتبارها معركة ضد القوة المهيمنة على هذا العالم اقتصاديا وسياسيا وعسكريا وانه اذا كنا نريد أن نعنى بالحاجات الأساسية للمواطنين فيجب أن نعتمد أيضا على قوانا الذاتية ، لأنه اذا ما تمكنا أن نحول كل مواطن الى أن يعمل عملا منتجا فانه سينتج اكثر مما يستهلك ، وفى هذا تحدى للنظام المسيطر منذ مائتى سنة ، وهذا لا يمكن أن يتحقق الا بالاعتماد على النفس على مستوى القرية والاقليم وعلى مستوى الدولة ليكتمل فيما بعد فى اشكال مختلفة من التعاون بين دول متجاورة او تربطها مصالح مشتركة ، كدول مجموعة حوض النيل مثلا . وان التداخل بين افريقيا والعرب واضح ولكننا نعود مرة أخرى لا فقط الى الارادة السياسية ولكن ايضا الى نظرة الراى العام لأهمية هذه الاشكال من التعاون وطرحه لقضايا التنمية طرحا عميقا .

التعليقات والمناقشات

د. رضا فودة :

— ان جميع المشاكل التى طرحت متعلقة بالتنمية فى افريقيا ، بالاستقرار الداخلى ، فمعظم الدول الافريقية تعانى من عدم الاستقرار الداخلى ، هذا بالاضافة الى مشكلة الطاقة والبيئة ، والتنمية تحتاج الى راسمال خارجى ، وهذا الراسمال الخارجى لن يدخل الى دولة الا اذا ضمن فى السوق خروجه كراسمال بارباح مهمة وهذا يستلزم الاستقرار الداخلى للدولة .

ايضا هناك مشاكل لصراع اقتصادى دولى تعانى منها الدول الافريقية حيث لا ترغب الدول الكبرى فى حل مشاكل الدول الافريقية حتى تكون فى احتياج مستمر لها وحتى لا تكون هذه الدول الافريقية من القوة بما يدعوها الى الاستغناء عن مساعدة الدول الكبرى لها .

— يجب علينا كذلك ان لا نعف الحكومات الافريقية والزعماء الأفارقة من تحمل جزء من المسئولية فى هذا الموضوع نظرا لتهربهم لنسبة كبيرة من المساعدات فى بعض الدول الى الخارج ، وهذا يؤثر على التنمية الداخلية للدولة ، والحل ان مبدأ التنمية البشرية وكمرحلة أولى تنمية الفرد حتى يمكن له ان يساهم فى تنمية الدولة فى شتى المجالات .

— كذلك نلاحظ فى افريقيا وجود مشاكل اقتصادية ظهرت فى دول نتيجة وجودها فى دول مجاورة وهى بالذات مشكلة اللاجئين نتيجة اما اختلالات او اضطرابات او نتيجة السحر او الجفاف فهذه المشاكل تشكل عبء كبير على بعض الدول فى داخلها وقد تكون هذه الأخيرة بعيدة عن هذه المشاكل التى تأتيها من الخارج .

— بالنسبة للدول العربية والافريقية ذات القدرة العسكرية المحدودة أرى أن هذه القوة رغم أنها موجودة ومحددة الا أنها تتبع لسيطرة الدول الكبرى كذلك حيث انه اذا قامت هذه الدول بأى عمل عسكرى لصالحها فيمكن للدول الكبرى أن تسيطر عليها من حيث الأمداد بقطع الغيار والذخائر وذلك كما كان واضح فى مصر سنة ١٩٧٣ فى الصومال سنة ١٩٧٧ .

د. احمد عبد الله :

يتضح من الصور المعروضة ان الواقع مرير ولا يعطى للانسان أن يحلم بأى وضع طيب باعتبار حق الحلم من حقوق الانسان الأخيرة لكن حتى هذا لا يمكن أن يمارسه الانسان الا اذا كان عنده عدة للحلم نفسه يعنى ما من معطيات الواقع التى تعطى للانسان قدرا من الأمل فى تصحيح الأوضاع فى المستقبل والا كان الأمل واهما للغاية باعتبار أن التدهور مستمر فى ظل المعطيات التى قدمها الأساتذة .

فى تصورى أنه قد لا تكون اية ظاهرة للامل فى ظل هذه الأوضاع سوى بوجود ثورة ، والثورات التاريخية كالتى عرفتها الصين والاتحاد السوفيتى وغيرهم والتى مرت بثورات هيكلية فى تاريخها فى اطار عملية ضخمة من انعكاس التراكم الراسمالى واعادة توزيع الثروة والتأثر على بناء القوة الاقتصادية الدولية . فهل مثل هذا السيناريو منصور فى أفق فكر أساتذتنا من ناحية ، ومن ناحية ثانية انه يرتبط بلحظات هذا التحول نوع من النظم السياسية القمعية التى فرضتها طبيعة عملية التراكم الاجتماعى والتنقية الضخمة للمواطنين رجلا رجلا لكى يعاد وضع الحياة على الأرض على نحو جديد فكيف يتم المدخل الى هذا السيناريو نفسه هل هو بترتيبه الأوضاع داخل صفوف الصفوات الموجودة داخل المجتمع النامى مثل افريقيا والعالم العربى خصوصا فى مستوى الصراع السياسى داخل صفوف الصفوة

فى كل بلد متدنى للغاية فهل المدخل سيكون اعادة ترتيب الأوضاع داخل صفوف الصفوة للوصول الى الحل أو يتم باللجوء الى قاعدة شعبية ترغب فى التغيير وتطيح بأنظمة حكم بأكملها باعتبار أنظمة الحكم هذه هى المعطلة للتغيير الضرورى فى سبيل مواجهة تبعات المستقبل فأى من هذه السناريوهات والمداخل المعقدة فى طبيعتها تساهم فى ايجاد الحل .

اللواء طلعت مسلم :

لى ثلاثة أسئلة :

من خلال كلمة د. عصام الدين جلال فهمت أنه يجب طرح استبدال الكم بالنوع فاذا كان هذا هو المفهوم فهو يعنى فى نفس الوقت اهدار لقيمة الكم الموجودة فى هذه الدول سواء العربية او الافريقية أم أن سيادته يقصد المزاوجة بين الكم والنوع وهل هذا ممكن أم لا أى أننا يجب أن نركز بحيث نحقق نوعية متكاملة لنفس الكم الموجود أم اننا يجب أن نخصم من الكم لنحدد النوع .

— السؤال الثانى خاص بالامن : ويتعلق بالدول التى لا تشارك فى الصراعات الرئيسية ولكنها تنفق كثيرا على القوة العسكرية وهذا بشكل واضح فى الطرق فى مصر نسبيا الصومال اثيوبيا ولو حاولنا فى الحقيقة البحث عن حل لهذا الموضوع هل نستطيع أن نطلب مثلا من العراق أن يخفف من الانفاق العسكرى فى ظروفه الراهنة . فما هو الحل للخروج من هذا الوضع نفس الشىء بالنسبة لاثيوبيا والصومال .

أما بالنسبة لمصر فقد خرجت من الصراع على الأقل نسبيا ولكن لا شك أن صاحب القرار فى مصر يضع فى اعتباره احتمال ان يتجدد الصراع مرة أخرى مع اسرائيل ومواجهة هذا الصراع يتطلب انفاقا عسكريا عالى فكيف تتصور نتيجة للخروج من هذا الوضع القائم .

— استخلصت من كلام الدكتور اسماعيل صبرى أننا يجب أن نتحدى النظام العالمى وذلك استشهادا بمعظم التجارب كالفيتنام مثلا فهل هذه النماذج صالحة للاستخدام فى الوقت الحالى . ونحن تكلمنا عن هذا النظام على أساس أنه نظام رأسمالى ولا شك أن هناك فى داخل هذا النظام

العالمى نظام اشتراكى فهل ما زال التعاون مع هذا النظام الاشتراكى يمكن أن يكون مخرجا للتحدى بالنسبة للنظام العالمى ؟

أ. د. عبد العزيز عوض:

أرى ان مشاكل العالم الثالث يمكن اجمالها فى ثلاث نقاط هناك التخلف، التبعية ، التجزئة لكن ما مرجع ذلك ، هل الى عوامل وراثية كما ذكر احد الباحثين فى مقام آخر ؟ فالمجتمعات الاشتراكية تقدمت كالاتحاد السوفيتى. المجتمعات الرأسمالية تقدمت هى الأخرى فى أوروبا والعالم الجديد نحن أخذنا الاشتراكية ولم نتقدم وأخذنا الرأسمالية ولم نتقدم فكيف السبيل الى التقدم العربى ؟

الردود على التعليقات والمناقشات

أ. د. اسماعيل صبرى :

أولا : حين تكلمت عن النظام الاقتصادى العالمى تركت جانبا الدول الاشتراكية وهذا راجع لسبب بسيط وهو أن نصيب كل الدول الاشتراكية فى التجارة الدولية اقل من ٩٪ ونصيبها فى التدخل فى الخارج صفر أما نصيبها فى القروض الى الدول النامية فيصل الى ١٪ وبالتالى وجود الدول الاشتراكية فى النظام الاقتصادى العالمى هامشى وليس مؤثر وهى تعتمد فى سياستها على عدم الاندفاع .

ثانيا : اثيرت قضية التخلف والتقدم ، التخلف بالمعنى الاصطلاحى عندنا تنمية مشوهة متوجهة نحو الخارج غير متكافئة داخليا فالتنمية ليست مجرد تأخر زمنى ، فنحن لم نترك وشأننا ، فالوضع الذى نسميه تطلع هو ظاهرة تاريخية وليست ظاهرة عرقية أثبتها وجود النظام العالمى وهذا لم يحصل فى الامبراطوريات القديمة ولكن حصل فى النظام الرأسمالى العالمى .

ثالثا : فيما يتعلق بالدول القومية يجب أن نسلم أن واقع حدود الدول الافريقية والعربية لا يعبر عن أى حقيقة حضارية ولا اسمية ولا لغوية ولا قومية وانعكاس ذلك ظاهرة فى افريقيا فى مدى اعتماد الدو لالافريقية على اللغتين الاوروبيتين وأن افريقيا تقسم دائما الى انجلو فون وفرانكو فون .

ومن الملاحظ أن الزعماء الأفارقة الذين انشأوا منظمة الوحدة الافريقية التزموا بالمحافظة على الحدود الموروثة عن الاستعمار وهذا لا يزيد الا تعقيدا لمفهوم الوحدة الموجودة داخل المنظمة فهذه الكيانات التى كانت مراكز ادارية للحكم الاستعمارى ثم أصبحت دولة كيانات عاجزة عجز أصيل ، فمستقبل التطور حسب الدراسة التى أقامها نادى روما يرى أن أى دولة يقل عدد سكانها عن ٢٠ مليون تختفى وما يجرى فى تشاد وفى أوغندا وفى لبنان دليل على ذلك فالاعتماد الجماعى على النفس تستقدم فكرة تجاوز الحدود الحالية التى تجمعات أكبر وهذا مفيد للمستقبل وقد يعطى بعض الحلول على المدى البعيد .

— قال د. أحمد عبد الله فى ضو هذه المؤشرات السيئة والمريرة أين الطريق ومن أين نبدأ .

أعتقد بكل أمانة أن أهم مظهر للتبعية هو دعوتنا كأصوات فى سلوكنا اليومى لكل ما أبدعه العرب سواء كان ضارا أو نافعا وذلك انطلاقا من اللباس الى غاية المفكرين المنبهرين بالفكر الغربى والذين يعتبرون أما ما هو خارج الفكر العربى حتى فى البحوث المحملة بالقيم الحضارية لا مجال للعلم ، وحركة الانبهار هذه هى التى تسبب الأحباط لأنها تتضمن سلف الاعتراف بعدم القدرة على المعرفة وعدم القدرة على الأبداع هذا بالنسبة للمجتمع لكن أين المجموعة داخل هذا المجتمع التى يمكن أن تتصور الثورة التحررية فهى بطبيعة الحال المثقفين والعلميين باعتبار نجمهم الفكرى والعلمى ، ففى الحضارة الغربية تياران كلاهما درس الانبهار والابتداع والتخيل والتقوقع وتخيل امكان العودة الى الوراء فاللحظة التاريخية منفردة ولن تتكرر اطلاقا وأن المستقبل مختلف بالضرورة عن الماضى .

فالى أن نتحاور نحن كمثقفين ونتحاورمع العلم كعلم فالمشاكل التى تطرح جديدة بالنسبة للبشرية ككل فكل يوم يعتبر جديدا فلا يمكن أن نعيد صناعة تاريخ الرأسمالية ولا يمكن أن نعيد تجربة الاتحاد السوفيتى ولا تجربة الصين ، لأسباب بسيطة اننا نبدأ وهذه الأشياء تمت وموجودة وغيرت مجرى العالم ، فضرورة التحرر الفكرى مرتبطة بنوعية المشاكل التى نواجهها ، فاذا أخذنا انفسنا كبشر وأن الفضل يتحقق من خلال تنظيمات معينة وأولويات

لأنشطة معينة تكون جادة للتعامل مع المشاكل وبذلك يمكن أن نتقدم . فالتقدم ليس له صورة فريدة ومن الممكن أن نكون متقدمين ومختلفين عن الامريكيين والروس وعن الصين لأن كل شعب له عبقرياته الخاصة وله أسلوبه الخاص ، وتحدى النظام لن يكون بالشكل المادى للتحدى ولكن أعرف أن تقدمى سيطرح أشكال بالنسبة للعالم المتقدم وبالتالى فانه سيكن لى شيئا من العداء فمثلا حينما يتحرر اقتصاد مصر فان امريكا ستخسر لأن ما كانت تبيعه فى مصر سوف يتجمد . فالقوة المسيطرة اقتصاديا على العالم حاليا ترفض كل محاولة لبناء تنمية مستقلة حقيقية وبالتالى فهى تجارب بشتى الوسائل بدءا بالوسائل الاقتصادية . فعلينا ونحن نعمل أن نكون حذرين وان الأغراء يمكن أن يكون أخطر الأسلحة فى ايدى القوى المسيطرة على الاقتصاد العالمى .

مما أثير كذلك قضية الأمن والانفاق العسكرى .

فالاستعمار يتربص ولكن لا يتعدى مباشرة فالبدعة من الحرب الأهلية وشبه الأهلية بين بلدين متجاورين لا معنى للحرب بينهما كحرب الخليج مثلا، واعتبارات الأمن الوطنى والدفاع عن التنمية تقتضى وجود قوة عسكرية أما القضية المطروحة فتتمثل فى مدى كفاءة الأنفاق العسكرى ونواجه هنا نظريتين :

— نظرية أن الجيش فى حالة الحرب طليعة شعب بأكمله وهنا لا يمكن أن يكون الجيش متقدم والشعب متخلف .

— نظرية اهتم بالقطاع العسكرى لوحده واجعل منه مجتمعا قائما بذاته وهى نظرية لا يعمل بها لأنه لا يمكن أن نصل الى مستوى من مستويات الكفاءة حيث تكون الأمور كلها فى كوم مشترك للمجتمع كله يستفيد منها القطاع العسكرى فى الظروف العادية تعبأ كلها فى حالة ظروف القتال .

أ. د. عصام الدين جلال :

نحن ولدنا كعالم ثالث بعد ما جاءت الفكرة أوائل الستينات فخلال أقل من ثلاثين سنة ولدنا وأصبحنا شركاء فاعليين فى الشئون العالمية وبدأنا نأخذ ونعطى ولو حسب التقدم الذى حصل فى المعالم التاريخية . ماذا حصل فى

افريقيا وفى العالم العربى على مدى نصف قرن ، نجد اننا حققنا تقدما مهم مما هى المشكلة هى تتمثل فى أن ايقاع التطور العالمى تغيرة وشدة اعتماد العالم على بعضه البعض جعل النظام العالمى نظاما حاكما فى تصرفات واحتمالات كل وحدة من وحداته . من هنا لابد أن نكون قلقين انما لا يجب أن نكون يأسين فليس هناك مبرر لليأس لأننا بفعلنا غيرنا الواقع ولو كنا فى ظروف تاريخية مواتية كنا غيرنا بأكثر فاعلية .

— فيما يخص الكم والنوع فانا لا اقصد أن يكون النوع بديلا للكم وحتى فى التنمية العلمية والتكنولوجية ، فنحن نتكلم دائما وابدا عن حالة لا يمكن أن تتم قبل التطور الدولى فاذا ما اردنا الدخول فى التطور التكنولوجى نحتاج لـ ٥٠٠ باحث و٧٠٠ مصمم .... الخ . وانما الذى اقصده اننا فى الدول العربية أمكن لنا أن نحقق انجازا فى مجال التراكم الكمى فظهرت لدينا فرص وتولدت بيننا قدرات تسمح بأن يزدوج مع هذا التطور الكمى تطور نوعى ، وكانت هناك فى الجامعات القديمة محاولات لازدواج الكم مع النوع وظهرت متغيرات كثيرة وضغوط كثيرة فى رأيى اوجدت هذا الاتصال وأنا ادعى حتى يستطيع العالم العربى الاستفادة من التطور الكمى الذى حدث لابد أن ينتقل الى التطور النوعى .

أ. د. جودة عبد الخالق :

الثقة ليست مجردة ولكنها بنت النظام والبيئة فيجب تعديل النظام والبيئة أولا حتى تتعدل الثقة وتتطور .

بالنسبة للنظام أرى انه من الواجب احداث تعديلات جوهرية داخل بنية الدول الافريقية والعربية لكن رغم أن هذا الشروط ضرورى الا انه ليس شرطا كافيا وهناك مثال لتنزانيا التى حققت تغييرات جذرية داخل المجتمع ولكن نتيجة لطبيعة معطيات البيئة الدولية فهى تواجه أزمة طاحنة .

أريد ونحن نتحدث فى مظلة سمنار التاريخ أن أوجه السادة الحضور الى أهمية استلهام البعد التاريخى لأننى أحسست بنظرة من القلق ونفاذ الصبر .

والحقيقة اذا علمنا أن النظام الحالى وما أتى به بالنسبة للدول العربية والافريقية من تطور عبر عدة قرون فيجب أن نسلم أن الخروج أو الانفكاك من أثار هذا النظام لا يمكن أن يتحقق فى حياة جيل واحد أو اثنين أو حتى ثلاثة أجيال وهذا طبعا ليس من التسليم بالأمر الواقع ولكن اعتقد أن النظرة النوعية للامور تقتضى ذلك وأعتقد أنه بهذه المناسبة أشير الى أهمية أن يدرك العرب بشكل واضح من ناحية افريقيا ، وتدرك افريقيا بشكل واضح من ناحية العرب وربما لحسن الحظ أن سمنار التاريخ أخذ زمام المبادرة وأرجو أن يتاح حزب من اللقاءات حول هذا الموضوع فى اطـــار معهد الدراســـات والبحوث الافريقية وربما يكون هذا فاتحة لمشروع مشترك على أن لا يكون هذا من خلال قنوات البحث الغربية لأنه فى نهاية الأمر سنصبح أسيرين لبنيـــة النظام الدولى الراهن .